

Distr.: General
11 April 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والستون

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والستون
البند ٤٣ من جدول الأعمال
مسألة قبرص

رسالة مؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم
لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه رسالة مؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠١١ وجهها إليكم
حلمي عقيل، ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق الجمعية العامة، في إطار
البند ٤٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إرتوغرول أباكان

السفير

الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ٥ نيسان/أبريل ٢٠١١ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أشير إلى الرسالة المؤرخة ١٥ آذار/مارس ٢٠١١ التي وجهها إليكم ممثل القبارصة اليونانيين وعممت باعتبارها من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/65/786-S/2011/145) والتي تتضمن مرة أخرى ادعاءات معهودة بوقوع انتهاكات "لقواعد الملاحة الجوية الدولية وللمجال الجوي الوطني لجمهورية قبرص"، وبأن أوجه كريم نظركم إلى ما يلي:

أود أنؤكد مجددا، ردا على هذه الادعاءات الكاذبة والزائفة، أن الرحلات الجوية داخل المجال الجوي السيادي للجمهورية التركية لشمال قبرص تجري بكامل معرفة السلطات المختصة في الدولة وموافقتها، التي لا تتمتع الإدارة القبرصية اليونانية في جنوب قبرص بأية ولاية أو سلطة من أي نوع عليها. وينبغي التأكيد على أن الادعاءات بوقوع انتهاكات مزعومة لقواعد الملاحة الجوية هي ادعاءات باطلة، لأن هيئة الطيران المدني للجمهورية التركية لشمال قبرص هي السلطة الوحيدة المختصة بتقديم خدمات معلومات الملاحة الجوية والطيران.

وكما أوردنا في رسائنا السابقة، فإن هذه المزاعم تستند إلى ادعاء باطل وغير مشروع مفاده أن سيادة الإدارة القبرصية اليونانية تشمل الجزيرة بكاملها، بما في ذلك أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص. وهذا الادعاء الصادر عن الجانب القبرصي اليوناني بعيد كل البعد عن الحقائق القائمة في قبرص، ألا وهي وجود دولتين مستقلتين تمارس كل منهما السيادة والولاية داخل أراضيها في الجزيرة.

إن محاولات ممثلي القبارصة اليونانيين إضفاء الشرعية على إدارة غير قانونية، عن طريق ادعاءات باطلة يطلقونها مرارا وتكرارا، ستظل عقيمة ما دام الشعب القبرصي التركي يأبى الخضوع لإملاءات تلك الإدارة. وما يمكن بالفعل أن يفضي إلى إشاعة مناخ أفضل في الجزيرة هو أن يكف الجانب القبرصي اليوناني عن تحويل نفسه حقوقا ومسؤوليات ليست له قانونا، وأن يوقف جميع الأعمال العدائية تجاه الشعب القبرصي التركي.

وأخيرا، ينبغي تذكير الإدارة القبرصية اليونانية مرة أخرى بأن نظيرها كان على الدوام وسيظل هو الجانب القبرصي التركي لا تركيا. وأن استمرار رفضها لسيادة الجانب القبرصي التركي على شمال الجزيرة لا ينسجم تماما مع احتمالات تسوية النزاع القبرصي على نحو يتسق والمعايير التي وضعتها الأمم المتحدة، وهي قيام شراكة على أساس نظام اتحادي يضم منطقتين ومجتمعين، وتتساوى فيه الحقوق السياسية للدولتين اللتين تشكلانه.

وأود أن أؤكد مرة أخرى أن الجانب القبرصي التركي مستعد لبلوغ تسوية في شكل شراكة جديدة تتماشى مع معايير الأمم المتحدة ومجمل أعمالها ويبدل قسارى جهده من أجل ذلك. إن على الجانب القبرصي، بدلا من مواصلة ادعاءاته المعهودة التي يتجلى واضحا أنها لا تسهم في خلق روح من الثقة والشراكة بين الجانبين، أن يبدي التزاما في هذا الصدد وأن يشارك بروح بناءة في مفاوضات تجرى تحت رعاية الأمم المتحدة لتمهيد السبيل إلى تسوية عادلة في قبرص يقبلها الجانبان.

وأرجو ممتنا تعميم نص هذه الرسالة باعتبارها من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٤٣ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) حلمي عقيل
ممثل الجمهورية التركية لشمال قبرص